تتصاعد عمليات الهدم لمنشآت الفلسطينيين التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة بحجة البناء من دون ترخيص، في ظلّ تمسكه بعدم شرعية بناء 20 ألف منزل، مع ما يعنيه ذلك من تهجير إضافي للمقدسيين

تصاعد وتيرة هدم منازل المقدسيين

جريمتان يومياً للاحتلال بهدف استكمال مخططات التهجير

تحول الوحدات السكنية قائمة المنشآت المهدمة (عصام ريماوي/الأناضول)

للحديث تتمة...

رؤية بدون أدوات

نضال محمد وتد

في خطابه أمام المجلس الثوري لحركة فتح هذا الأسبوع، قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس: «نحن لسنا عدميين، ولدينا رؤية سياسية أبلغنا بها العالم، وهي ضرورة أن يكون هناك مسار سياسي حقيقي يقود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي لن نقبل ببقائه للأبد، وفق قرارات الشرعية الدولية وتحت مظلة اللجنة الرباعية الدولية». ومع أنه يفترض بهذا التصريح أن يمنح أملاً للشعب الفلسطيني، إلا أنه لا يفعل ذلك على الإطلاق، بل ربما يزيد من حالة الإحباط العامة.

لقد تحدث عباس عن رؤية من دون أن يردفها إلى الآن بأي مشروع فعلي حقيقي ضاغط وفاعل للسعي لتطبيقها. بل إن باقي خطابه يشير فقط إلى أن أقصى ما سيكون هو ما كان، وهو انتظار ضغط دولي وتحرك الرباعية الدولية، التي تشكل الولايات المتحدة أحد أضلعها، لإطلاق أي تحرك مهما كان، لمجرد أنه تحرك يمكن له أن يفتح ما سمّاه وزير الشؤون المدنية في حكومة السلطة الفلسطينية حسين الشيخ «أفقا سياسيا».

والمشكلة في هذه الرؤية وتصريحات حسين الشيخ، تكمن في أن دولة الاحتلال الإسرائيلي، بحكومتها الحالية، برئاسة نفتالي بينت، ثم لاحقاً برئاسة يئير لبيد، لا ترى سبباً يدفعها لتغيير سياستها وخططها العريضة القائمة على «إبقاء الوضع القائم». فهي تكرر رفض عقد لقاء بين عباس وبينت، من جهة، وتواصل الاستيطان من جهة ثانية، وبأوامر وموافقة وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، الذي التقاه عباس الأسبوع الماضي، ليتضح بعد ذلك أن الرجل يخطط للموافقة على شرعنة البؤرة الاستيطانية أفيتار على جبل صبيح قرب قرية بيتا الفلسطينية. وبالرغم من إشادة الرئيس الفلسطيني بالمقاومة الشعبية السلمية في خطابه المذكور، إلا أنه لا يمكن تجاهل قبضة أجهزة الأمن الفلسطينية في ضبط وتحديد وتيرة هذه المقاومة وأشكالها، بما يفقدها عملياً أي مد شعبي وجماهيري، بل يبدو أنها توظف، عبر الدفع بعناصر من مسؤولي السلطة في فعاليات محدودة لتثبيت دورها أيضاً، ما دام ذلك لا يتجاوز سقف «التنسيق الأمني» الذي كان ضمانه الهدف الأساسي من استقبال غانتس للرئيس عباس الأسبوع الماضي.

والسؤال الذي يطرح لماذا تملك السلطة الفلسطينية برنامجاً فعلياً يتم تنفيذه لن يقبل ببقائه للأبد، وفق قرارات ميدانياً للإبقاء على التنسيق الأمني، بينما لم تطور لليوم برنامجاً يمكن له أن يحقق ولو شيئاً من رؤيتها السياسية؟

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

لم تكد عمليات الهدم العام الماضي تضع أوزارها في القدس المحتلة حاصدة هدم مئات المباني والمنشآت السكنية، حتى عادت مطلع هذا العام، وعلى مدى الأيام الماضية، لتحصد المزيد بمعدل عمليتي هدم يومياً، إضافة إلى تسليم مزيد من أوامر الهدم لتشمل مراكز صحية ومسجداً. واستقبلت القدس العام الجديد، بهجمة غير مسبوقة من الانتهاكات المنظمة التي يمارسها الاحتلال في المدينة وضواحيها يومياً، تجاوزت بحسب حركة «فتح» في القدس، كل الخطوط الحمراء الخاصة بالقانون الدولي والاتفاقات، وتشكل صفعة في وجه المجتمع الدولي.

وقال المتحدث باسم حركة «فتح» في القدس، محمد ربيع في حديث مع «العربي الجديد»، إن «سلطات الاحتلال لم تدخر جهداً للسيطرة على المدينة المقدسة وتهويدها وتغيير معالمها، فرفعت وتيرة الهدم للبيوت الفلسطينية، وأجبرت الأهالي على هدم منازلهم بأيديهم». وأشار ربيع إلى أن عمليات الهدم في القدس طاولت أيضاً المراكز الطبية، ودور العبادة، كما حدث في بلدة جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، وأخطرت بوقف أعمال البناء في مسجد التقوى ببلدة العيسوية.

معاناة الأهالي من عمليات الهدم

وعمدت اليات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، يوم الأربعاء الماضي إلى هدم منزل سلطان حليسي في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، بحجة البناء بدون ترخيص، مع العلم أن مساحة المنزل الذي تم تشييده في 2014، بحسب ما أوضح حليسي لوكالة الأناضول لا تتجاوز 65 متراً مربعاً، وكان يعيش فيه مع زوجته وأولاده الأربعة. كما كانت عائلة المواطن المقدسي صهيب الرجبي من حي بيت حنينا، شمالي القدس، من ضحايا أحدث عمليات الهدم التي نفذتها بلدية الاحتلال، يوم الثلاثاء الماضي، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة، فيما شيع الهدم يتهدد منزل عائلة الشهيد فادي أبو اشخيدم من مخيم شعفاط، شمالي القدس، وهو منفّذ العملية الفدائية في القدس القديمة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

ووصف الرجبي في حديث لـ«العربي الجديد»، ما جرى لعائلته من تشريد، بأنه جولة ثانية من الملاحقة والتهجير التي تستهدف عائلته، مع إصرار بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس على منعه من بناء منزل يؤوي أفراد عائلته، وهي معاناة تمتد منذ ثماني سنوات تخللتها محاولات للحصول على رخصة بناء إلا أنها باءت بالفشل جميعاً، لتفاجأ العائلة ومن دون سابق إنذار باقتحام المنزل وإرغام من فيه على مغادرته والمباشرة بهدمه على محتوياته ومقتنياته، عملية الهدم، وبحسب الرجبي، تمت على الرغم من حصوله من بلدية الاحتلال على أمر يمنع الهدم، وقال: «لقد رفضوا الامتثال لقرار المنع، على الرغم من إبرازه لهم، وواصلوا تنفيذ مهمتهم». ولا تنتهي معاناة عائلة المواطن المقدسي صهيب الرجبي عند عملية الهدم، بل إنها ستتواصل بعد ذلك، لتضيف عليه عبئاً اقتصادياً آخر، يتمثل باستمراره بدفع رسوم الغرامة المالية العالية والبالغة 400 ألف شيكل بالعملة الإسرائيلية (نحو 130 ألف دولار).

وامتدت عمليات الهدم حتى المرافق العامة، إذ سبق عملية هدم منزل الرجبي في ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء الماضي، قيام جرافات الاحتلال بهدم الصالة الرياضية التابعة لمركز عبد الله الشيخ الصحي، الكائن في بلدة جبل المكبر، جنوبي القدس، البالغة مساحتها نحو 80 متراً مربعاً، بحجة البناء من دون ترخيص. عملية الهدم للصالة الرياضية في جبل المكبر وصفها المدير التنفيذي للمركز الطبي غسان جلاجل في حديث لـ«العربي الجديد»، بأنها كانت مفاجئة، بالنظر إلى أن المركز كان بدأ بإجراءات الترخيص اللازمة لدى محكمة بلدية الاحتلال في القدس.

أعداد عمليات الهدم

وعلى الرغم من تضارب المعطيات الموثقة من قبل المؤسسات الحقوقية، إلا أن مركز معلومات وادي حلوة - القدس، أكد أن بلدية الاحتلال في القدس هدمت خلال عام 2021، 187 منشأة في مدينة القدس، من بينها 115 منشأة هدمت ذاتياً بأيدي أصحابها. وكانت المنشآت السكنية الأكثر استهدافاً بعملية الهدم، مع رصد هدم 123 منشأة سكنية من منازل ومبان وبركسات وغرف سكنية وشرف، فضلاً عن هدم 29 منشأة تجارية ومخازن، و18 منشأة حيوانية وزراعية، إضافة الى هدم وتجريف أسوار، ساحة، ومستودعات. وأشار التقرير السنوي الصادر عن وزارة شؤون القدس للعام 2021، إلى أن سلطات الاحتلال هدمت خلال العام الماضي، ما مجموعه 177 مبنى، ما أثر مباشرة على 1422 مواطناً.

وتوزعت عمليات الهدم كما يلي: جبل المكبر (27)، بيت حنينا (25)، سلوان (21)، العيسوية (22)، صور باهر (11)، الطور (10)، حزما (10)، الولجة (9)، رأس العامود (9)، الرام وضاحية البريد (5)، واد الجوز (5)، بيت صفافا (4)، الثوري (3)، الشيخ جراح (3)، مخيم شعفاط (3)، قلنديا (3)، بتير (2)، بئر عونه (2)، الشيخ سعد (1)، شعفاط (1)، أم طوبا (1).

وجزء كبير من المنازل الأخرى تهدمها ذاتياً تحت وطأة التهديد بفرض غرامات باهظة في حال عدم الهدم. كما هدمت بلدية الاحتلال نحو 30 منشأة تجارية وزراعية وجدراناً.

كما تواجه عشرات المنازل الأخرى تهديداً وشيكا بالهدم ومنها أكثر من 100 منزل في حي وادي ياصول والبشير، و84 منزلاً في حي البستان في سلوان، ومبنى من 5 طوابق تضم 10 شقق سكنية في الطور، ومنازل في أحياء أخرى بالمدينة، ما ينذر بتشريد آلاف الفلسطينيين. وتصنف سلطات الاحتلال أكثر من 20 ألف منزل بالمدينة على أنها غير مرخصة.

أما معطيات منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية، فأشارت بهذا الشأن إلى أن بلدية الاحتلال هدمت في القدس المحتلة خلال العام الماضي، 160 مبنى بضمنها 96 كانت تُستخدم لأغراض السكن. لكن معطيات محافظة القدس التي رصدت انتهاكات الاحتلال في المدينة خلال العام الماضي، أشارت إلى 310 عمليات هدم لمنازل ومنشآت وتجريف أراض في حدود محافظة القدس تم هدمها وتدميرها بالكامل، من بينها إجبار بلدية الاحتلال مواطنين مقدسيين على هدم 97 منزلاً قسراً، فيما نفذت أياتها 200 عملية هدم أخرى، كما أجرت 15 عملية تجريف لتكون حصيلة عمليات الهدم والتجريف خلال العام الماضي 310 عمليات، وطاولت عمليات الهدم محال تجارية، وبركسات وحضانات وأسوارا، ومنازل مواطنين تؤوي عدداً كبيراً من الأفراد، فيما طاولت عمليات الهدم أيضاً منشآت ومباني قيد الإنشاء.

حكومة الاستيطان الإسرائيلي

دانت وزارة الخارجية الفلسطينية التصريحات والمواقف التي ادلى بها رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت، في تعليقه على انتقادات عضو الكنيست يئير جولان بشأن المستوطنين وهجماتهم على المواطنين الفلسطينيين واعتباره ان «الاستيطان بالضفة هو النقطة الاهم». واعتبرت الخارجية الفلسطينية ان هذه المواقف تؤكد ان «الحكومة الاسرائيلية هي حكومة استيطان ومستوطنين تتفاخر علنا بتبنيها للاحتلال والاستيطان في ارض دولة فلسطين، كسياسة اسرائيلية رسمية تسخر لها جميع الامكانيات المالية والتشريعية والعسكرية».

مواجهات مسيرات الضفة

عشرات الإصابات في جبل صبيح وبيت دجن

القدس المحتلة، رام الله ـ **العربي الجديد**

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بجروح، وباختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، عقب خروج المسيرات السلمية ضد الاستيطان في الضفة الغربية. وقال نائب رئيس بلدية بيتا جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية، موسى حمايل، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال اعترضت وقمعت المسيرة السلمية الأسبوعية الرافضة لإقامة البؤرة الاستيطانية «أفيتار» على قمة جبل صبيح في بيتا، حيث اندلعت مواجهات بينها وبين الشبّان الفلسطينيين الذين توجهوا بعد صلاة الجمعة إلى قمة الجبل، ما أسفر عن وقوع عشرات الإصابات بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، وإصابة شبّان بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

من جهته، أشار مدير الإسعاف والطوارئ في «الهلال الأحمر» في نابلس، بشمال الضفة، أحمد جبريل، إلى أن طواقمه تعاملت خلال المواجهات في جبل صبيح مع إصابات لأربعة شبان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، اثنان منها بالرأس، حيث تمّ نقلها إلى المستشفى، مؤكداً أن قوات الاحتلال أعاقت عمل طواقم الإسعاف بإغلاق الطرق المؤدية إلى منطقة المواجهات. وفي شرق نابلس، أصيب 6 فلسطينيين أيضاً بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والعشرات بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال قمع جيش الاحتلال أمس، للمسيرة الأسبوعية الرافضة لإقامة بؤرة استيطانية في المنطقة الشمالية الشرقية من أراضي قرية بيت دجن. وتحدث رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن أراضي بيت دجن، نصر أبو جيش، لـ«العربي الجديد»، عن إصابته بجروح، موضحاً أن قوات الاحتلال قمعت المشاركين بالمسيرة لدى وصولها القرب من موقع البؤرة الاستيطانية من ناحيتها الشمالية الشرقية، بعدما انطلقت من أمام المسجد الكبير في بيت دجن بمشاركة المئات. وكان عدد من الفلسطينيين قد أصيبوا مساء أول من أمس، بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال في قرية مسلية، جنوبي جنين، شمالي الضفة الغربية.

كما أصيب 5 شبان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط إلى جانب تسجيل عشرات الإصابات بالاختناق بالغاز المسيل خلال مواجهات أعقبت قمع جيش الاحتلال للمسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شرق مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية. وفي بلدة تقوع شرق بيت لحم، اعتقلت قوات الاحتلال أمس شاباً فلسطينياً خلال مواجهات خرجت تزامناً مع مسيرة للمستوطنين بحماية الاحتلال نظمت في الشارع الرئيسي لمنطقة خربة الدير بالبلدة.

> مسيرة استفزازية للمستوطنين في تقوع شرق بيت لحم

الجزائر وفرنسا... نصف تسوية للأزمة

عاد السفير الجزائري محمد عنتر داود إلى منصبه في باريس، غير ان ذلك لا يمكن ان ينظر اليه على انه نهاية للتوترات بين الجزائر وفرنسا

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

في اليوم الذي كان فيه السفير الجزائري محمد عنتر داود يعود إلى منصبه في باريس، بعد قرار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إنهاء حالة الاستدعاء للتشاور، في أعقاب الأزمة السياسية مع فرنسا، والتي اندلعت بسبب تصريحات للرئيس إيمانويل ماكرون حول التاريخ الجزائري، كان وزير المجاهدين (قدماء المحاربين)، العيد ربيقة، يوجه أول من أمس الخميس اتهامات في البرلمان الجزائري، لفرنسا بالتغعين في المفاوضات التي تخص ملفات الذاكرة، والتهرّب من المسؤولية السياسية للدولة الفرنسية. في موازاة ذلك، لم تعلن السلطات الجزائرية عن السماح مجدداً للطائرات العسكرية الفرنسية بعبور الأجواء الجزائرية، بعد قرار منعها من ذلك، الذي اتخذ في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تزامناً مع استدعاء سفيرها من باريس. ويأتي عدم صدور هذا القرار، على الرغم من اجتماع مجلس الأمن القومي الجزائري قبل يومين، ما يؤشر إلى قيام الجزائر بنصف خطوة فقط إزاء حل الأزمة مع فرنسا.

ويعطي تزامن عودة السفير بعد ثلاثة أشهر من استدعائه، مع اتهامات لباريس بالتهرب من معالجة ملفات الذاكرة، صورة واضحة عن أن العنوان الأبرز للأزمة السياسية بين البلدين (ملفات الذاكرة والتاريخ) لا يزال قائماً. ويمكن أن يعيد ذلك العلاقات مجدداً وفي أي وقت إلى نقطة الصدام السياسي، ما لم تحدث تطورات سياسية على مستوى أعلى يمكن أن تحول دون ذلك، خصوصاً أنّ الأزمة الدبلوماسية الأخيرة سبقتها باشهر أزمة وخلافات سياسية ادت إلى إلغاء زيارة لرئيس الحكومة الفرنسية جان كاستكس إلى الجزائر في إبريل/ نيسان الماضي.

كذلك تم إلغاء اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة والذي كان مقرراً في يونيو/ حزيران الماضي، قبل أن تُفيض تصريحات ماكرون في 30 سبتمبر/ أيلول الماضي، والتي قال فيها إن «الجزائر لم تكن أمة قبل الاستعمار، وإن تبون عالق في نظام عسكري»، كأس الأزمة، وتقرر الجزائر استدعاء سفيرها من باريس في الثاني من أكتوبر الماضي.

وثمن وزير الخارجية الفرنسي جون إيف لودريان، أمس الجمعة، قرار إعادة السفير الجزائري إلى منصبه في باريس. وقال في تصريحات لمحطة «بي أف أم» المحلية الفرنسية إن «هذا سيتيح استمرار العمل المشترك بين البلدين». واقر لودريان بان الأزمة الأخيرة كانت «حادة ومؤثرة على البلدين»، موضحاً «لقد واجهنا في الفترة الأخيرة بعض سوء التفاهم مع الجزائريين، هناك دائماً صعوبات من وقت لآخر، لكننا تمكنا من حلها، وهذا أمر إيجابي للغاية». ويرأي مراقبين، فإن عودة السفير الجزائري هي جزء من مشهد يتسم بعلاقات دائمة التوتر والشد والجذب بين البلدين، وهذه العودة لا يمكن أن تُفهم على أنها تسوية سياسية للأزمة، أو أن لا عودة للتوترات. وفي السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي حسن خلاص، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «العلاقات بين الجزائر وفرنسا في أزمة دائمة، وتحكمها جوانب موضوعية وتاريخية لا يمكن لأي جيل سياسي أن يتجاوزها، وتفرض دائماً الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات، مهما كانت طبيعة الحكم في البلدين».

وفي مقابل الحديث عن خلافات مستمرة، يمكن الحديث عن تهدئة مستمرة أيضاً، وفقاً للقواعد التي تحكم العلاقات الدولية في الغالب. إذ كان واضحاً منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها لودريان إلى الجزائر في 5 ديسمبر/ كانون الأول الماضي أن باريس ترغب في تخفيف الخلافات في بعدها السياسي على الأقل مع الجزائر، خصوصاً أن هذه الخلافات دفعت الأخيرة لاتخاذ خطوات غير مسبوقة في العلاقة مع فرنسا. إذ عمدت الجزائر لمنع عبور الطائرات العسكرية الفرنسية للأجواء الجزائرية أثناء مرورها إلى شمالي مالي والنيجر وأفريقيا، وإنهاء عقود عدد من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر. ويعني هذا الأمر أن كلفة الأزمة بالنسبة لباريس كانت أكبر بكثير مما كانت تتوقع.

كما تذهب بعض التفسيرات السياسية الأخرى إلى أن قبول فرنسا بالاشتراطات الجزائرية (التي كان تحدث عنها تبون وربط عودة السفير بها وعلى رأسها الاحترام الكامل للدولة الجزائرية وعدم تزييف التاريخ) ظرفي فقط، ومرتبط زمنياً بالضغط الانتخابي القائم على ماكرون الذي يتطلع إلى ولاية رئاسية ثانية في الانتخابات التي ستجرى في الثلث الأول من هذا العام. وقد يكون هذا الضغط الانتخابي قد دفع ماكرون إلى تهدئة الأزمة مع الجزائر، خصوصاً أن الجالية الجزائرية تعدّ الكبرى في فرنسا وتمثّل ثقلاً انتخابياً مهماً.

وفي هذا الإطار، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر، محمد حسان دواجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الانتخابات الفرنسية تقترب، والجزائر لا بد لها من دبلوماسية فاعلة في فرنسا لتتابع مثل هذا الحدث المهم، لحفظ المصالح الجزائرية، خصوصاً في ظلّ تصاعد خطاب اليمين المتشدد في فرنسا تجاه المهاجرين، والجزائر على وجه التحديد». ولفت دواجي إلى أن عودة السفير الجزائري في هذا التوقيت «تعني أن هناك توافقات حدثت بين الطرفين الجزائري والفرنسي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التهدئة الإعلامية الفرنسية، ووقف التصريحات المستفزة تجاه الجزائر». واعتبر أن هذا يأتي «بسبب عدم القدرة في البلدين على استمرار الحالة القائمة في العلاقات، نظراً للملفات التي تربط الدولتين».

وأشار دواجي إلى أنه «على المستوى السياسي، هناك قضايا يرتبط الطرفين فيها لا سيما في ما يخص الأزمات في مالي وليبيا ومنطقة الساحل، ومكافحة الإرهاب وقضايا الهجرة السرية، والتي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً كبيراً». ويضاف إلى ذلك «المستوى الاقتصادي، إذ تربط الجزائر وفرنسا علاقات اقتصادية وتجارية تحتاج لتتبع ومراجعة».

ويبدو أن السلطة السياسية في الجزائر قد اكتفت نسبياً بما تعتبره «تحقيق نصر سياسي»، من خلال تغيير طفيف في قواعد التعامل الفرنسي مع القضايا الجزائرية، وإجبار باريس على تقديم التزامات معلنة من قبل لودريان وماكرون نفسه، بشأن الاحترام الكامل للسيادة الجزائرية، والحد من الحملات الإعلامية ضد الجزائر. وهو ما يعني أن باريس ستكون حذرة بشكل كبير في المرحلة المقبلة عندما يتعلق الأمر بكل ما يخص الجزائر. كذلك، فإن زيارة لودريان إلى الجزائر قبل شهر قد تكون حملت ضمانات سياسية للسلطة الجزائرية بتعديل الموقف الفرنسي من القضايا التي تثير حساسية الجزائريين.

كما ترجح بعض الآراء أن تكون عودة السفير قراراً جزائرياً محضاً بمعزل عن الموقف الفرنسي، خصوصاً أنه لا يوجد أي عامل ضغط على الجزائر يفرض عليها إعادة السفير واستئناف الاتصالات السياسية مع باريس حالياً. وتقول هذه الآراء إن القرار قد يكون اتخذ لاعتبارات إنسانية تتعلق بالحاجة لوجود السفير لتسيير أمور المقيمين في فرنسا، إضافة إلى أن هذا الشكل من الاحتجاج الدبلوماسي (استدعاء السفير للتشاور) قد استنفذ هدفه السياسي؛ داخلياً وخارجياً.

> عودة السفير لا يمكن أن تُفهم على أنها تسوية نهائية للأزمة
>
> لودريان: الأزمة الأخيرة كانت حادة ومؤثرة على البلدين

تونس: غضب من استهداف سعيّد القضاة

تونس ـ **آدم يوسف**

أجّج خطاب الرئيس التونسي قيس سعيّد أمام مجلس الوزراء، أول من أمس الخميس، وحديثه عن قرب إصدار مرسوم لإصلاح المجلس الأعلى للقضاء، غضب القضاة بسبب ما يعتبرونه استهدافاً لهم، ومحاولة متكررة لتشويه صورتهم، وسط مخاوف لدى هؤلاء من توجه سعيّد للسيطرة على القضاء بعد انفراده بباقي السلطات. وهاجم سعيّد أول من أمس، بلهجة قوية القضاة الذين يرفضون الانقلاب، مشدداً على أن عليهم التزام الصمت في إطار واجب التحفظ. واعتبر سعيّد أن «لا وجود لدولة قضاة، بل هم قضاة الدولة»، مذكراً بأن «هناك مشرعاً واحداً وليس آلاف المشرعين»، في إشارة إلى أنه أصبح ممسكاً بالسلطة التشريعية بعد تعليقه عمل البرلمان وسحب سلطته التشريعية في يوليو/ تموز الماضي. وشدد سعيّد على أن «المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، الذي تعده وزارة العدل، سيكون جاهزاً قريباً وربما قبل الخميس المقبل». وأثارت تصريحات سعيّد غضباً واسعاً في صفوف القضاة من تكرار استهداف السلطة القضائية وتشويهها من قبل رئيس الدولة، محذرين من نواياه لإمساك بالسلطة القضائية وضرب استقلاليتها. واعتبر الحقوقي والمحامي عبد الرؤوف العيادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «القضاء هو الحصن الأخير الذي يبحث سعيّد عن اقتحامه وإسقاطه، وبذلك يضع يده على كامل مفاصل الدولة». وأضاف أن سعيّد «يعتبر نفسه الدولة ولا يؤمن باستقلالية السلطات والفصل بينها، وخطابه حول عدم وجود دولة القضاة، بل قضاة الدولة يقصد به قضاة خاضعين له وللسلطة ليصفي بهم خصومه ومنافسيه».

وجدد المجلس الأعلى للقضاء في بيان، الأربعاء الماضي، رفضه مراجعة وإصلاح المنظومة القضائية بمراسيم رئاسية في إطار التدابير الاستثنائية «المتعلقة حصراً بمجابهة خطر داهم». ونبّه المجلس إلى «خطورة تواصل عمليات التشويه والضغط التي تطاول القضاة»، محذراً من «تبعات زعزعة الثقة في القضاء وفي عموم القضاة». ودعا البيان القضاة إلى «مواصلة التمسك باستقلاليتهم وتحمل مسؤولياتهم في محاربة الفساد والإرهاب، والبت في النزاعات في آجال معقولة». من جهته، اعتبر الرئيس الشرفي للقضاة الإداريين، القاضي السابق أحمد صواب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «استقلالية القضاء مضمونة في الدستور والقانون، وهذه الضمانات اقتلعناها في نضالات واعتصامات». وأضاف صواب أن «استقلالية القضاء لم يمنحها أحد للقضاة، وهي تراكمات نضالية منذ عقود ولن يستطيع سعيّد المساس بها، فهو غريب عن الثورة وعن النضالات».

بدوره، كتب رئيس «المرصد التونسي لاستقلال القضاء» القاضي أحمد الرحموني، منشوراً على صفحته بموقع «فيسبوك» تحت عنوان «هل علينا أن نلزم الصمت؟!»، جاء فيها «من غريب المفارقات أن يلتهم قيس سعيّد تقريباً جميع السلطات وأن يقزم القضاة إلى أدنى درجات الوظيفة». وذكّر الرحموني بقرارات سعيّد التي استحوذ بها على السلطتين التشريعية والتنفيذية قائلاً «عملياً، لم يبق له إلا الجلوس على منصات المحاكم، لذلك قد يبدو مشروعاً له، طبق منهجه واعتقاده، أن يضم القضاء إلى ديوانه واختصاصاته». وأشار إلى أن هذا الاستهداف للقضاء عبر «هذا الأسلوب الدعائي، كثيراً ما يسبق خطة الإجهاز على الجريح»، وفق تعبيره. بدورها، حذرت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» من «سعي سلطة الانقلاب إلى استغلال الظروف الاستثنائية وانفرادها بالسلطة واستعمال آلية المراسيم والأوامر للتدخل في السلطة القضائية بادعاء إصلاحها وإعادة هيكلتها». وأشارت في بيان إلى «التالي المحاولات السافرة لوضع اليد على السلطة القضائية وضرب استقلاليتها، من أجل استعمالها في استهداف الخصوم واستكمال السيطرة على جميع مفاصل الدولة». ودعت المبادرة إلى «الوقوف بقوّة إلى جانب السلطة القضائية بكافة تشكيلاتها، والاستماتة في الدفاع عن استقلالية القضاء».

خلال تظاهرة مناهضة لسعيّد في العاصمة تونس (فتحي بلعيد/فرانس برس)

شرق غرب

دعوة أوروبية للتحقيق بوفيات احتجاجات السودان

دعا الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، إلى إجراء تحقيقات مستقلة في الوفيات وأعمال العنف خلال التظاهرات التي تخرج ضد الانقلاب العسكري في السودان، مشدداً على ضرورة محاسبة الجناة. وقالت بعثة الاتحاد لدى السودان إن «الاتحاد الأوروبي يجدد التأكيد على الحاجة إلى

إجراء تحقيقات مستقلة في جميع الوفيات، وما يرتبط بها من أعمال عنف»، مشددة على ضرورة توقف الهجمات على المستشفيات والصحافيين وتوقف انقطاع الاتصالات في أرجاء السودان.
(الأناضول)

400 «مدرب» عسكري روسي في مالي

تحدث مسؤولون عسكريون ماليون، عن انتشار العديد من المدربين العسكريين الروس في مالي خلال الأسابيع الأخيرة، خصوصاً في قاعدة تمبكتو شمالي البلاد التي غادرها الجنود الفرنسيون. وأكد مسؤول مالي أن عدد هؤلاء المدربين قد يكون وصل إلى 400 في جميع أنحاء مالي، فيما أشار مسؤول أمني غربي عن انتشار بضع مئات من المرتزقة الروس من شركة فاغنر على الأراضي المالية بين الوسط والشمال.
(فرانس برس)

بوركينا فاسو: مقتل 13 مدنياً بهجمات

قتل 13 مدنياً في هجومين منفصلين لـ«جهاديين» خلال الأسبوع الحالي، في شمال بوركينا فاسو. وقتل 11 شخصاً وجُرح شخص، يوم الأربعاء الماضي، في هجوم على قرية أنكونا، «شنه عشرات المسلحين» بحسب مسؤول محلي، مشيراً إلى مقتل متطوعين اثنين في هجوم آخر وقع في قرية نواكا في اليوم التالي. وأشار المسؤول المحلي إلى أن المسلحين أضرموا النار في محال ومخازن بعد إطلاقهم النار داخل سوق نواكا.
(فرانس برس)

تعويضات إيرانية بقضية الطائرة الأوكرانية

أكدت إيران، أمس الجمعة، أنها دفعت تعويضات لبعض عائلات ضحايا طائرة الركاب الأوكرانية التي أسقطتها دفاعاتها الجوية «خطأ» بعيد إقلاعها من طهران في 8 يناير/كانون الثاني 2020. وقالت الخارجية الإيرانية، إنّ «اللجنة التي شكلتها وزارة الطرق قامت بدفع تعويضات إلى عدد من العائلات»، فيما أكد نائب رئيس منظمة الطيران المدني أرش خدائي أن «عائلات عدة حصلت على مبلغ 150 ألف دولار». وأن المسار القضائي بدأ لدفع تعويضات لعائلات أخرى.
(فرانس برس)

بولندا: الحزب الحاكم يعترف باستخدام «بيغاسوس»

اعترف زعيم حزب القانون والعدالة المحافظ الحاكم في بولندا، ياروسلاف كاتشينسكي (الصورة)، بأن بلاده اشترت برامج تجسس من شركة «أن أس أو» الإسرائيلية لتصنيع برامج المراقبة، لكنه نفى

استخدامها لاستهداف خصومه السياسيين. وقال كاتشينسكي، في مقابلة مع مجلة «شبتشي»، إن برنامج بيغاسوس للتجسس يمثل تقدماً تقنياً، و«سيكون سيئاً إذا لم يكن لدى الأجهزة البولندية هذا النوع من الأدوات».
(أسوشييتد برس)

الحدث

رفضت الفصائل المسلّحة في العراق الوساطة الحكومية لوقف هجماتها ضد قواعد توجد فيها قوات تابعة للتحالف الدولي. وتعتبر المليشيات أن إعلان رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي خروج جميع القوات القتالية الأجنبية من العراق ليس حقيقياً، مشيرة إلى أنها مستعدة لكل الاحتمالات

تعرضت قاعدة «عين الأسد» لهجمات متتالية (أحمد حنا/فرانس برس)

مهاجمة الأميركيين في العراق

المليشيات ترفض وساطة حكومية لوقف الصواريخ والمسيّرات

بغداد ـ **عادل النواب**

آخر تسارع وتيرة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة التي تستهدف القواعد العسكرية، التي تضم مستشارين عسكريين للتحالف الدولي في العراق، إثر انتهاء المهام القتالية للتحالف، حكومة مصطفى الكاظمي، التي فشلت محاولاتها الجديدة لإقناع الفصائل المسلّحة بوقف الهجمات في تحقيق أي اختراق. وكانت الحكومة العراقية قد تعهدت، قبل انسحاب القوات القتالية للتحالف نهاية العام الماضي، بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لتلك القواعد، مؤكدة قدرتها على ذلك. إلا أن الأيام الأخيرة شهدت هجمات متتالية، استهدفت مرّات عدّة قاعدة «عين الأسد» بمحافظة الأنبار، و«فكتوريا» قرب مطار بغداد الدولي، فضلاً عن استهداف أرتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي، خصوصاً في المحافظات الجنوبية. ووفقاً لمسؤول مقرب من مكتب الكاظمي، فإن «الجانب الأميركي تواصل مع الحكومة العراقية بشأن الهجمات الأخيرة للفصائل المسلحة، وطلب منها أن تتدخل لوقفها». وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة بدأت التمهيد لاجتماع مع بعض قيادات الفصائل لوقف الهجمات».

وتقاطعت تلك المعلومات مع أخرى أكدها نائب سابق، لـ«العربي الجديد»، وقال إن «مسؤولاً سياسياً أميركياً أبلغ حكومة الكاظمي تذمره من تصاعد وتيرة الهجمات من قبل الفصائل المسلحة، وطلب منها التحرك لمنعها باسرع وقت ممكن، لا سيما مع وجود المستشارين العسكريين فيها (القواعد)». وأشار إلى أن «الجانب الأميركي قدم للحكومة معلومات عن الجهات والشخصيات المتورطة بعمليات التصعيد الأخيرة». وأكد أن «بغداد بدورها قدمت وعوداً بحسم الملف وإنهاء تلك الهجمات، وقد بدأت بالفعل باتصالات مع قيادات الفصائل المسلحة، لإقناعها بوقف الهجمات». وأوضح النائب السابق أن «الحكومة جددت تأكيداتها لبعض قيادات الفصائل، بعدم وجود أي قوات قتالية للتحالف الدولي في البلاد، وأن وجود المستشارين تم بطلب حكومي، وأن استهدافهم يمثل خروجاً على إرادة الحكومة».

في مقابل ذلك، ترفض الفصائل المسلّحة الوساطة الحكومية، مجددة تمسكها بالخيار العسكري والتصعيد. وفي تصريح لنائب زعيم جماعة «حركة الأبدال»، أحد الفصائل المسلحة الناشطة في العراق، كمال الحسناوي، لـ«العربي الجديد»، أكد «رفض أي تهدئة، أو محاولات لوقف الهجمات ضد القوات الأميركية المحتلة». وأشار إلى أن «هناك رسائل ومحاولات من قبل الحكومة بهذا الاتجاه، وهذا ما رفضته وسترفضه الفصائل». وأضاف الحسناوي أن «الفصائل أعطت المهلة الكافية للحكومة العراقية لفرض إخراج القوات الأميركية المحتلة من الأراضي العراقية، لكنها فشلت في ذلك. لذا جاء دور الفصائل لإتمام هذه المهمة، التي سوف تحقق نجاحاً فيها في وقت قياسي قريب جداً، خصوصاً أن الأميركيين لا يعرفون إلا لغة القوة».

وكان الكاظمي قد جدّد أخيراً تأكيده انتهاء المهام القتالية للتحالف الدولي في البلاد، واستلام القوات العراقية معسكراتها.

وأكد الكاظمي، خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي، «انتهاء الدور القتالي للتحالف الدولي، وتسلّم كل المعسكرات من قبل القوات العراقية»، مشيراً إلى أن هناك عدداً من المستشارين الذين يعملون إلى جانب القوات الأمنية العراقية. وعبّر الكاظمي عن أسفه من «بعض التصرفات العبثية»، مشيراً إلى أنه «مع الأيام الأولى من العام الجديد، انطلقت عدة صواريخ مستهدفةً معسكرات عراقية، وهذا بالتأكيد يعكر صفو الأمن والاستقرار».

وتشكك قوى وفصائل مسلحة مختلفة بالتأكيدات الحكومية بشأن انتهاء المهمات القتالية للتحالف، وتعتبر بقاء المستشارين «اتفاقاً» على مطلب خروج كافة الوحدات الأجنبية من البلاد، بغضّ النظر عن التسميات التي تحملها.

وأكد القيادي في حركة «عصائب أهل الحق»، أحد أبرز الفصائل المسلحة المنضوية ضمن «الحشد الشعبي»، سعد السعدي، أن «التصعيد العسكري الأخير جاء بناء على عدم قناعة تنسيقية المقاومة بالانسحاب الأميركي من العراق، وهو في حقيقته انسحاب إعلامي وليس حقيقياً، كما تروج حكومة مصطفى الكاظمي لذلك». وتوقع السعدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن يستمر التصعيد العسكري ضد الأهداف والمصالح الأميركية في العراق. وأشار إلى أن «الرد الأميركي ضد هذا التصعيد متوقع جداً، وأن فصائل المقاومة اتخذت إجراءات بهذا الصدد، وهي مستعدة لكل الاحتمالات». وشدد على أن «الجانب الأميركي لم يلتزم بقرار البرلمان بالخروج من البلاد، ولم يلتزم بمخرجات الحوار الاستراتيجي مع بغداد، الذي تم عبر أربع جولات، وعمل فقط على تغيير اسم القوات المحتلة من قتالية الى استشارية». واعتبر أن «القوات القتالية ما زالت موجودة بالعدة والعدد، وأن الحكومة العراقية لا تعرف العدد الحقيقي لتلك القوات».

الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي، أحمد الشريفي، أكد أن الحكومة العراقية باتت في وضع محرج للغاية، مع عدم قدرتها على منع تلك الهجمات. وقال الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «تصعيد الهجمات من قبل الفصائل يضع حكومة مصطفى الكاظمي في حرج كبير أمام المجتمع الدولي، وكذلك الإدارة الأميركية، لا سيما بعد تعهداتها بأن تحمي المستشارين الموجودين داخل القواعد العراقية». وشدد على أن «استمرار التصعيد، من خلال قصف القواعد، أو استهداف الأرتال التابعة للتحالف الدولي، مع عجز الحكومة العراقية عن منعه، قد يدفع الإدارة الأميركية للتحرك والرد». وأشار إلى أن «شن ضربات جوية ضد مقار الفصائل، أو حتى تنفيذ عمليات اغتيال، خلال المرحلة المقبلة، ليس بالأمر المستبعد».

وكان فصيل «قاصم الجبارين» قد تبنّى إحدى الهجمات الصاروخية على قاعدة «عين الأسد» واستهداف رتلي دعم لوجستي للتحالف الدولي بمحافظتي بابل والمثنى جنوب البلاد. وتزامن التصعيد مع إحياء أنصار الفصائل الذكرى الثانية لاغتيال قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، اللذين قتلا في 3 يناير/ كانون الثاني 2020، بغارة أميركية قرب مطار بغداد الدولي.

> أبلغ مسؤول أميركي حكومة الكاظمي تذمره من تصاعد الهجمات
>
> قيادي في «العصائب»: الرد الأميركي ضد التصعيد متوقع

خاص

بعد مرور أكثر من شهرين على تفجّر قضية الفساد داخل وزارة الصحة المصرية، وغياب الوزيرة هالة زايد عن المشهد، يبدو أن النظام يسعى لإعادة الأخيرة لمنصبها

«فساد وزارة الصحة»

إعادة هالة زايد للحكومة المصرية أو تبييض سمعتها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن توجه لدى النظام المصري لإعادة وزيرة الصحة هالة زايد إلى منصبها الوزاري. ويأتي ذلك عقب إحالة النائب العام، المستشار حمادة الصاوي، أخيراً، 4 متهمين في قضية رشوة وفساد داخل الوزارة إلى محكمة الجنايات، من بينهم طليق الوزيرة محمد عبد المجيد محمد حسين. كما يتعزز احتمال عودة زايد لمنصبها نظراً لبدء حملة دعاية لتبييض صورتها. مع العلم أن زايد كانت قد ابتعدت عن الوزارة عقب تعرضها لوعكة صحية تزامناً مع انكشاف قضية الفساد، وتم تكليف وزير التعليم العالي خالد عبد الغفار بالقيام بأعمالها من دون صدور أي قرار رسمي بإقالتها من منصبها.

وقالت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إن زايد تحظى بدعم وتأييد الدائرة المقربة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ومحمود السيسي، نجل الرئيس. وأضافت المصادر أن عمل زايد داخل الوزارة كان يتم بالتنسيق مع هؤلاء ومع شخصيات عسكرية أخرى في قطاعات اقتصادية مختلفة ترتبط بأعمال مع وزارة الصحة، ولذلك فإن هناك توجهاً لإعادتها لمنصبها، وخصوصاً بعدما تم وقف قضية فساد وزارة الصحة عند هذا الحد. وأوضحت المصادر أن اقتحام رجال هيئة الرقابة الإدارية، نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لوزارة الصحة، ودخولهم مكتب وزيرة الصحة هالة زايد والقبض على عدد من مساعديها ومدير مكتبها، حتى أنهم أوشكوا على القبض عليها هي شخصياً، أزعج جهاز المخابرات، الذي قررت قيادته طمس القضية وتغطيتها.

وأحال النائب العام، المستشار حمادة الصاوي، في 29 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، 4 متهمين للمحاكمة الجنائية، لاتهام أولهم «بطلبه لنفسه مبلغ 5 ملايين جنيه (318 ألف دولار)، وأخذه 600 ألف جنيه على سبيل الرشوة من مالكي مستشفى خاص بوساطة متهمَيْن آخرَيْن». وجاء ذلك مقابل استعمال هذا الموظف نفوذه للحصول من مسؤولين بوزارة الصحة على قرارات ومزايا متعلقة بعدم تنفيذ قرار غلق هذا المستشفى الخاص لإدارته بغير ترخيص، وإعداد تقرير مزور يُثبت، على خلاف الحقيقة، عدم وجود أي مخالفات به. وقد أسند للمتهم الرابع ارتكابه ذلك التزوير. وكشفت مصادر قضائية عن أن أمر الإحالة في القضية المقيدة برقم 2284 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا، شمل كلاً من: محمد عبد المجيد محمد حسين الأشهب، وهو طليق وزيرة الصحة هالة زايد ويعمل أخصائياً أولاً بشركة مصر للتأمين على الحياة. كما شمل أمر الإحالة عطية القيومي، وهو طبيب ومالك مستشفى، وأيضاً حسام الدين فودة، وهو متقاعد، ومحمد أحمد بحيري، وهو المدير العام للإدارة العامة للتراخيص بالإدارة العامة للمؤسسات العلاجية. وقالت المصادر إن المسؤولين في جهاز المخابرات قرروا إفساد قضية هيئة الرقابة الإدارية التي لم تنسق معهم، ورتبت للملف مع أحد الأجهزة الأمنية الأخرى. وأوضحت المصادر أنه تم الانتظار شهرين كاملين منذ تفجّر القضية المعروفة إعلامياً بـ«فساد وزارة الصحة» في نهاية أكتوبر الماضي، وتكليف رئيس الوزراء مصطفى مدبولي وزير التعليم العالي خالد عبد الغفار بأعمال وزيرة الصحة، بحجة حصول زايد على إجازة مرضية، قبل أن تقرر النيابة العامة إحالة أربعة متهمين في القضية للمحكمة الجنائية، من دون أن يتضمن أمر الإحالة أي أسماء. وأضافت المصادر أن الخطوة الأخيرة في الخطة، التي انتظر الجهاز شهرين لإتمامها، تتمثل في حملة علاقات عامة لتبييض سمعة الوزيرة وتلميعها، في سبيل إعادتها مرة أخرى لموقعها بالوزارة.

> زايد تحظى بدعم وتأييد الدائرة المقربة من السيسي
>
> جهاز المخابرات قرر إفساد قضية هيئة الرقابة الإدارية

وأكدت منشورات لصحافيين يعملون في مواقع وصحف تابعة لـ«الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» المملوكة للمخابرات العامة، أخيراً، وجود حملة الدعاية للوزيرة، إذ وصف بعضهم هالة زايد بـ«المرأة الحديدية»، وأنها «أفضل وزير صحة في تاريخ مصر». وعددت المنشورات التي بدأ ما قال كاتبوها إنها مميزات زايد، ومنها «نجاحها في القضاء على قوائم الانتظار بالمستشفيات، وتنفيذ مبادرات الرئيس، والقضاء على فيروس سي (التهاب الكبد)، وتنفيذ مبادرات 100 مليون صحة، وعلاج الأمراض غير السارية، والكشف المُبكر على حديثي الولادة، وكشف الأنيميا والتقزم والسمنة لتلاميذ الابتدائي».

وقال أحد هؤلاء الصحافيين إن «هذه السيدة نجحت بشجاعة، ليست لدى بعض الرجال، في التصدي لكورونا، وذهبت لجميع الدول المُصنعة للقاحات لتنقذ حياة المصريين، وهي أول من تلقت اللقاح وجعلت نفسها معمل تجارب سريرية»، متسائلاً «هل ما يحدث معها الآن هو رد الجميل؟». وقالت المصادر إنه إذا لم تتم إعادة هالة زايد لمنصبها في الوزارة، ففي الأقل سوف توجه الأجهزة حملة لغسل سمعتها، نظراً للخدمات التي قدمتها للنظام من جهة، ومن جهة أخرى لأن الوزيرة كانت مسؤولة عن ملفات خطيرة، مثل مواجهة جائحة كورونا وفيروس «سي»، وما إلى ذلك من ملفات.

وأكدت المصادر أن «اتهام زايد في قضية فساد كبرى، كان من شأنه أن يضع النظام المصري كله، وليس القطاع الصحي فقط، تحت نظر المنظمات الدولية، لأن قطاع الصحة في مصر يحصل على تمويلات ضخمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وجهات مانحة أخرى، لمواجهة كورونا والكوارث الصحية الأخرى، وبالتالي فإن ظهور شبهات فساد في وزارة الصحة يؤثر بشدة على موقف مصر كمتلق للمنح».

وكان مصدر مطلع قد أكد في تصريحات لـ«العربي الجديد»، في 31 ديسمبر الماضي، أن ما توصلت إليه الأجهزة الأمنية في قضية فساد وزارة الصحة هو أن «يتم تقديم كبش فداء بواسطة النيابة العامة، وإنهاء القضية بهذا الشكل نظراً لوجود أسماء عسكرية كبيرة، ونظراً لمطالبة الرأي العام بكشف تفاصيل القضية». ولم يستبعد المصدر أن «تكون الخطوة المقبلة هي عودة الوزيرة هالة زايد إلى منصبها في الوزارة»، لكنه قال في الوقت ذاته إنها «مستبعدة في الوقت الحالي»، مرجحاً أن «يبقى الوضع كما هو عليه لفترة». وقال المصدر إنه «تم الاتفاق على أن تبقى الوزيرة في منزلها إلى حين إيجاد مخرج من المأزق الذي تسببت به هيئة الرقابة الإدارية، التي عملت من دون تنسيق مع المخابرات العامة».

يسعى جهاز المخابرات إلى تبييض سمعة زايد (فرانس برس)

شرق غرب

باريس: انفجار جدة قد يكون عملا إرهابيا

لم يستبعد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان (الصورة)، في حديث لوسائل إعلام فرنسية، أمس الجمعة، وقف

رالي دكار 2022 في السعودية على خلفية الانفجار الذي وقع في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي في جدة، وطاول سيارة السائق الفرنسي فيليب بوترون وأدى لإصابته بجروح خطرة. وقال لودريان إن الحادث «قد يكون هجوماً إرهابياً»، بينما كانت استبعدت السلطات السعودية وقوع عمل إجرامي. من جهته، استبعد مدير رالي دكار ديفيد كاستيرا، إنهاء منافسات الرالي في السعودية، وقال لإذاعة «فرانس إنفو»، إن السلطات السعودية اتخذت إجراءات أمان كافية.

(فرانس برس، رويترز)

قصف على البادية السورية

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الجمعة، أن 4 طائرات روسية تناوبت على قصف مواقع لخلايا تنظيم «داعش» في البادية السورية، ولا سيما في بادية الرصافة ومواقع أخرى عند الحدود الإدارية بين محافظات الرقة ودير الزور وحمص. وأوضح أن عدد الغارات الروسية وصل إلى 35 أمس، وهي أعلى حصيلة في يوم واحد. وفي درعا، توفي الشاب محمد وليف الحراكي متأثراً بإصابته بعد إطلاق نار تعرض له مساء الخميس في بلدة المليحة الغربية، وأسفر أيضاً عن مقتل الشاب سرحان الحراكي.

(العربي الجديد)

السلطات الجزائرية تحذر حزبا

وجهت وزارة الداخلية الجزائرية، أمس الجمعة، تحذيراً إلى حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، بسبب ما قالت إنه سماحه باستخدام مقره لاجتماع هيئات ولجان مدنية. وقالت الوزارة في تحذيرها إن «سماح الحزب باستغلال مقره الوطني لعقد اجتماعات لأشخاص وتنظيمات غير معتمدة، يضعه تحت طائلة القانون».

(العربي الجديد)

طالبان: الأفغان بحاجة لمساعدات بلا تحيّز

حضّ عبد الغني برادر (الصورة)، نائب رئيس وزراء حركة طالبان، أمس الجمعة، الأسرة الدولية على تقديم الدعم للأفغان من دون أي

«تحيّز سياسي». وقال في رسالة مصوّرة، في مختلف الأماكن حالياً، لا يملك الناس الغذاء ولا المسكن ولا الملابس الشتوية ولا المال».

(فرانس برس)

عمليات إسرائيلية ضد حزب الله والحرس الثوري بسورية

كشف تقرير لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يشن منذ عامين، إلى جانب الغارات الجوية، عمليات هجومية برية، يتخللها قصف بصواريخ دقيقة ضد الوحدة 840 التابعة للحرس الثوري الإيراني والقيادة الجنوبية لـ«حزب الله» في العمق السوري. إلى ذلك، ذكر تقرير لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن «حزب الله» زاد في العام الماضي من إطلاق الطائرات المسيرة عبر الحدود اللبنانية مع دولة الاحتلال لتنفيذ عمليات استكشاف وجمع المعلومات.

(العربي الجديد)

تقرير

مباحثات فيينا النووية: التزام التفاؤل الحذر

تواصل أطراف المفاوضات النووية في فيينا، التزام التفاؤل الحذر في تصريحاتها حول عملية التفاوض

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تتواصل الجولة الثامنة من مباحثات فيينا النووية بين إيران والدول الكبرى، في محاولة لإعادة إحياء الاتفاق النووي، وسط استمرار الحديث عن تقدم حذر، وتحذيرات أميركية وأوروبية من نفاد الوقت. ومنحت زيارة نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي تشوي جونغ كان إلى العاصمة النمساوية، والتي يمكن أن تقرأ برأيها في إطار هذه الخطوات، على اعتبار أن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية، سيساهم في دفع المفاوضات للأمام.

وكان نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني قد التقى أول من أمس بنظيره الكوري الجنوبي في فيينا، ودعت طهران سيول للإفراج عن أرصدتها المجمّدة لديها والمقدّرة بـ8 مليارات دولار، بصرف النظر عما ستؤول إليه المباحثات النووية. وحول تصريح سيول أول من أمس، بأنها ستتفرج عن الأموال «فوراً»، قالت المصادر أمس، إن «علينا الانتظار، فالكوريون الجنوبيون وعدوا كثيراً في السابق بالإفراج عن الأموال، لكنهم لم يفوا بوعدهم»، معتبرة أن أي إفراج، إن حصل، سيكون بمبادرة أميركية. وكانت الخارجية الكورية الجنوبية قد وصفت أول من أمس، المفاوضات بين باقري كني وجونغ، بأنها «صريحة وبنّاءة»، معربة عن أملها في أن تفضي مفاوضات فيينا إلى «نتيجة قريباً».

في غضون ذلك، لا تزال التحذيرات الغربية، خصوصاً الأوروبية، تتوالى، من نفاد الوقت أمام إمكانية العودة للاتفاق. وحذّر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، من أن المحادثات تتقدم على «مسار إيجابي إلى حد ما» لكنه ذكّر بأهمية اختتامها سريعاً. وقال لودريان، في زيارة نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي تشوي جونغ كان إلى العاصمة النمساوية، والتي يمكن أن تقرأ برأيها في إطار هذه الخطوات، على اعتبار أن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية، سيساهم في دفع المفاوضات للأمام.

وكان نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني قد التقى أول من أمس بنظيره الكوري الجنوبي في فيينا، ودعت طهران سيول للإفراج عن أرصدتها المجمّدة لديها والمقدّرة بـ8 مليارات دولار، بصرف النظر عما ستؤول إليه المباحثات النووية. وحول تصريح سيول أول من أمس، بأنها ستتفرج عن الأموال «فوراً»، قالت المصادر أمس، إن «علينا الانتظار، فالكوريون الجنوبيون وعدوا كثيراً في السابق بالإفراج عن الأموال، لكنهم لم يفوا بوعدهم»، معتبرة أن أي إفراج، إن حصل، سيكون بمبادرة أميركية. وكانت الخارجية الكورية الجنوبية قد وصفت أول من أمس، المفاوضات بين باقري كني وجونغ، بأنها «صريحة وبنّاءة»، معربة عن أملها في أن تفضي مفاوضات فيينا إلى «نتيجة قريباً».

في غضون ذلك، لا تزال التحذيرات الغربية، خصوصاً الأوروبية، تتوالى، من نفاد الوقت أمام إمكانية العودة للاتفاق. وحذّر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، من أن المحادثات تتقدم على «مسار إيجابي إلى حد ما» لكنه ذكّر بأهمية اختتامها سريعاً. وقال لودريان، في زيارة نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي تشوي جونغ كان إلى العاصمة النمساوية، والتي يمكن أن تقرأ برأيها في إطار هذه الخطوات، على اعتبار أن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية، سيساهم في دفع المفاوضات للأمام.

وكان نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني قد التقى أول من أمس بنظيره الكوري الجنوبي في فيينا، ودعت طهران سيول للإفراج عن أرصدتها المجمّدة لديها والمقدّرة بـ8 مليارات دولار، بصرف النظر عما ستؤول إليه المباحثات النووية. وحول تصريح سيول أول من أمس، بأنها ستتفرج عن الأموال «فوراً»، قالت المصادر أمس، إن «علينا الانتظار، فالكوريون الجنوبيون وعدوا كثيراً في السابق بالإفراج عن الأموال، لكنهم لم يفوا بوعدهم»، معتبرة أن أي إفراج، إن حصل، سيكون بمبادرة أميركية. وكانت الخارجية الكورية الجنوبية قد وصفت أول من أمس، المفاوضات بين باقري كني وجونغ، بأنها «صريحة وبنّاءة»، معربة عن أملها في أن تفضي مفاوضات فيينا إلى «نتيجة قريباً».

في غضون ذلك، لا تزال التحذيرات الغربية، خصوصاً الأوروبية، تتوالى، من نفاد الوقت أمام إمكانية العودة للاتفاق. وحذّر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، من أن المحادثات تتقدم على «مسار إيجابي إلى حد ما» لكنه ذكّر بأهمية اختتامها سريعاً. وقال لودريان، في زيارة نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي تشوي جونغ كان إلى العاصمة النمساوية، والتي يمكن أن تقرأ برأيها في إطار هذه الخطوات، على اعتبار أن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية، سيساهم في دفع المفاوضات للأمام.

وكان نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني قد التقى أول من أمس بنظيره الكوري الجنوبي في فيينا، ودعت طهران سيول للإفراج عن أرصدتها المجمّدة لديها والمقدّرة بـ8 مليارات دولار، بصرف النظر عما ستؤول إليه المباحثات النووية. وحول تصريح سيول أول من أمس، بأنها ستتفرج عن الأموال «فوراً»، قالت المصادر أمس، إن «علينا الانتظار، فالكوريون الجنوبيون وعدوا كثيراً في السابق بالإفراج عن الأموال، لكنهم لم يفوا بوعدهم»، معتبرة أن أي إفراج، إن حصل، سيكون بمبادرة أميركية. وكانت الخارجية الكورية الجنوبية قد وصفت أول من أمس، المفاوضات بين باقري كني وجونغ، بأنها «صريحة وبنّاءة»، معربة عن أملها في أن تفضي مفاوضات فيينا إلى «نتيجة قريباً».

في غضون ذلك، لا تزال التحذيرات الغربية، خصوصاً الأوروبية، تتوالى، من نفاد الوقت أمام إمكانية العودة للاتفاق. وحذّر وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، من أن المحادثات تتقدم على «مسار إيجابي إلى حد ما» لكنه ذكّر

> لودريان: شهدت المفاوضات بعض التقدم لكنّ الوقت يداهمنا

باقري كني: المفاوضات دخلت المسار الصحيح (فرانس برس)

رصد

بايدن يعترف متأخراً باستمرار خطر ترامب

خرج الرئيس الأميركي جو بايدن عن تحفظاته بشأن الإشارة إلى سلفه دونالد ترامب، محملاً الأخير المسؤولية عن احداث اقتحام الكونغرس

رأت كاتبة الرأي في صحيفة «واشنطن بوست»، كارين توملوتي، أمس الجمعة، أن الرئيس الأميركي جو بايدن «ضرب بقوة»، وعلى اليمين الأميركي أن يستمع، بعد خطاب بايدن في ذكرى اقتحام أنصار سلفه دونالد ترامب مقر الكونغرس في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي. ووضع بايدن، أول من أمس، حماية الديمقراطية ومعركتها ضد الاستبداد، كبوصلة لعهده الرئاسي، وهي عنوان للصراع غالباً ما تدور إدارة بايدن في فلكه، عندما تتطرق إلى التوترات المتصاعدة بينها وبين كل من روسيا والصين، لكن بايدن نقله في خطابه أول من أمس، للمرة الأولى بأحد الأشكال الأكثر وضوحاً، إلى الداخل الأميركي.

ووضع بايدن نفسه في مواجهة وبحالة هجوم، ليس فقط مع سلفه، الذي أشار إليه 16 مرة في خطابه باسم الرئيس السابق، أو الرئيس السابق الخاسر، بل مع الجمهوريين وقاعدتهم، مقسّماً إياهم بين «الشجعان» الذين وقفوا في وجه ترامب وأولئك الذين اختاروا الموقع الآخر. وبينما مدّ بايدن يده إلى الفريق الأول، بدت كلمته وكأنها إقرار بتراكم العقد التي تصعّب التعاون مع الباقين.

وكان الرئيس الأميركي الديمقراطي قد أثر طوال العام الأول من ولايته، هو وإدارته، البقاء في دائرة التسليط الإعلامي المنخفض. وبحسب «واشنطن بوست»، في تقرير لها نشر أمس، فإن نقاشاً جرى في البيت الأبيض، حول ما إذا كان على بايدن أن يلقي كلمة مباشرة بمناسبة ذكرى اقتحام الكابيتول، أو أن يكتفي بإصدار بيان. وإذا كان بايدن قد اختار إلقاء الخطاب، فإن المسألة تلخص ليس فقط المسؤولية الأخلاقية التي رأى الديمقراطيون أن عليهم تحملها، لمواجهة ترامب بالاسم، والإشارة بشكل لا لبس أو غموض فيه لدور الحزب ضرورة للانتقال إلى الهجوم، مع بقاء ترامب في دائرة الضوء القوي، ونفوذه الذي لا يزال يترجم في صناديق الاقتراع.

ويدرك بايدن بعد عام على ولايته الأولى، مستوى التحديات التي تواجهه، وأرقام استطلاعات الرأي حول شعبيته غير المشجعة كثيراً، مع عدم قدرته على تمرير أجندته الداخلية بسلاسة، وعودة التضخم، وشبح متحورات كورونا التي قد تنسف الجهود السابقة لمواجهة الوباء في الولايات المتحدة. لكن الرئيس لم يقدم أول من أمس، أي خطة واضحة أو خريطة طريق، لمعالجة التحديات الأميركية الداخلية، ومنها منع الاستبداد وحماية الانتقال السلمي للسلطة.

واعتبر بايدن أن سلفه رجل غير وطني، في تصويب على ورقة «الوطنية» التي طالما ردّدها ترامب خلال سنوات عهده، عندما كان يتحدث عن أن أميركا لم تعد تحتاج إلى «العولميين»، بل إلى الوطنيين. وقال بايدن إنه لا يصلح «أن نحب بلدنا فقط عندما نكون رابحين».

ونقلت «واشنطن بوست»، أمس، عن مساعدين لبايدن وحلفاء له، قولهم إن خطاب الرئيس في ذكرى الاقتحام، وتعهداته وإشاراته إلى الرئيس السابق، «لا تعكس تغييراً دائماً لاستراتيجية التعاطي مع ترامب، بل إن الرئيس شعر بأن لا خيار أمامه إلا التوجه مباشرة نحو مسؤولية ترامب في اقتحام الكابيتول والخطر الذي يشكله هو على الديمقراطية». وأكد بايدن، في خطابه، أن سلفه بنى «شبكة من الأكاذيب» أوصلت إلى الاقتحام، وأنه لم يفعل شيئاً خلال حصار الكابيتول من قبل أنصاره، سوى الجلوس ومتابعة ذلك على التلفاز.

> تجنب بايدن لأشهر الحديث عن ترامب أو الرد عليه

وكان بايدن ومساعدوه، بحسب الصحيفة، قد تجنبوا طوال أشهر الحديث عن ترامب أو الرد عليه، في إطار حسابات بأن ذلك قد يستفز الأخير، أو يمنح سرديته المصداقية. وفي البيت الأبيض، ظلّ فريق بايدن يعد استراتيجية حول التوقيت المناسب لكسر الصمت حول ترامب، ليخرج القرار بأن يحصل ذلك في ذكرى الاقتحام، حين ابتعد بايدن عن التلاعبات الرئاسية، وشنّ هجوماً غير مسبوق على سلفه. ورأى مايك دونيلون، وهو مستشار كبير في البيت الأبيض، أنه «لا يمكنك الحديث عما حصل في 6 يناير، دون الحديث عن دور الرئيس السابق فيه». وأمل النائب الديمقراطي كوري بوش، في أن يشكل خطاب بايدن نقطة تحول، مضيفاً أن على الرئيس «مسؤولية استخدام منبره لإدانة ترامب لأن مجتمعاتنا هشّة لا تزال معرضة لخطر أجندة الأخير».

ويرى قسم من الديمقراطيين أن على بايدن تسمية الأمور بأسمائها، فيما يفضل آخرون أن يسخّر الرئيس وقته لأجندته الرئاسية. ورأى فرانك لونتز، معد استراتيجيات للحزب الجمهوري، أن إطلاق الطائرات المسيرة عبر الحدود اللبنانية مع دولة الاحتلال لتنفيذ عمليات استكشاف وجمع المعلومات.

(العربي الجديد)

الغلاف

يمكن وضع إعلان بكين عن تعيين مبعوث خاص للقرن الافريقي في إطار الحفاظ على طموحاتها الاقتصادية والجيوسياسية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، خصوصاً أن تصاعد التوترات الأمنية يهدد استثماراتها في القارة

الصين والقرن الأفريقي

مطامع جيوسياسية واقتصادية وراء تعيين بكين مبعوثاً خاصاً

بكين ـ علي ابو مريحيل

بعد عقود من التركيز على التعاون الاقتصادي مع أفريقيا بما يخدم المصالح الصينية، يبدو أن بكين قد اختارت الانخراط سياسياً على نحو أكبر في أزمات القارة السمراء، خصوصاً في منطقة القرن الأفريقي، التي عادت للاشتعال بالأزمات العسكرية والسياسية.

وشكل إعلان وزير الخارجية الصيني وانغ يي، خلال مؤتمر صحافي، الخميس الماضي، في مدينة موميساا الكينية، ضمن جولة أفريقية شملت ثلاث دول في شرق القارة، عن اعتزام بلاده تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي، من دون الإعلان عن اسمه، لدعم السلام والاستقرار في المنطقة، إشهاراً رسمياً للدور الصيني السياسي.

وتثير هذه الخطوة التي تترافق مع تراجع الدور الأميركي في المنطقة ومحدودية تأثيره، انقساماً في الآراء بشأن أسبابها وتوقيتها. ويرى مراقبون أنها تعكس مدى اهتمام بكين بإعادة الاستقرار إلى المنطقة التي تشهد توترات أمنية وعسكرية، وذلك من أجل ضمان مصالحها الاقتصادية الكبيرة في القارة الأفريقية. واعتبرها آخرون جزءاً من مسعى كبير لحشد دول المنطقة ضد العقوبات الأميركية المفروضة عليها، بما في ذلك تلك التي أقرتها واشنطن على أديس أبابا وأسمرة بسبب النزاع في إقليم تيغراي. ورأى فريق ثالث أن القرار مثال حي على استخدام الصين وضعها كدائن، من أجل انتزاع امتيازات دبلوماسية وتجارية. وحذر هؤلاء من أن تدفع هذه الاستراتيجية العديد من الدول الأفريقية إلى تحمل مستويات لا يمكن السيطرة عليها من الديون.

وكان المسؤول الصيني قد اختتم، أمس الجمعة، جولته الخارجية الأولى هذا العام، والتي شملت إريتريا وكينيا وجزر القمر، في مواكبة لتقليد صيني قديم يعود إلى العام 1991، حيث داب وزراء الخارجية على أن تكون القارة السمراء الوجهة الأولى لهم في مطلع كل عام.

وقال وانغ يي، في أعقاب اجتماعه مع سكرتيرة الشؤون الخارجية الكينية رايتشل أومامو، إنه من أجل تقاسم الإجماع السياسي وتنسيق الإجراءات في المنطقة، ستسمي بكين مبعوثاً خاصاً لوزارة الخارجية، واعتبر أنه يتعين على دول القرن الأفريقي (إثيوبيا، وإريتريا، والصومال وجيبوتي)، أن تقرر مصيرها وأن تعقد مؤتمراً للسلام. وأشار إلى أن بكين تريد المساعدة في تطوير ساحل إريتريا على البحر الأحمر، دون أن يخوض في تفاصيل ذلك.

ورداً على فكرة أن بلاده تنصب فخاً للدول الأفريقية، قال «إنها قصة اختلقها أولئك الذين لا يريدون رؤية تطوّر أفريقيا»، واعتبر أنه «إذا كان هناك فخ، فهو فخّ الفقر والتخلّف»، وشدد على أن القروض المرتبطة بالمشاريع التي تتولاها الصين في القارة تمثل «منفعة متبادلة»، وذلك بعدما انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس ضمناً سياسة بكين، من خلال تنويهه بـ«الشراكات» التي تقدّمها بلاده للدول الأفريقية «على أساس الفرص المتبادلة والاحترام المتبادل» خلافاً، على حدّ قوله، للمشاريع الصينية. وقال برايس: «نحن لا نطلب من شركائنا الاختيار بين الولايات المتّحدة ودول أخرى، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية. لا نريد إجبارهم على الاختيار، بل نريد أن نعطيهم خيارات».

ثاني زيارة في شهرين

وتعد هذه ثاني زيارة يقوم بها وزير الخارجية الصيني إلى القارة الأفريقية خلال أقل من شهرين، وتأتي بعد مشاركته في رئاسة منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك)، الذي عُقد في السنغال، أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وكان قد انتقل بعدها مباشرة إلى أديس أبابا، في الأول من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لتأكيد «ثقة الصين في إثيوبيا ودعمها لحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد»، بعد الدور الذي أدته بكين إلى جانب موسكو في تعطيل التوافق أكثر من مرة داخل مجلس الأمن على بيان للدعوة إلى وقف إطلاق النار في إقليم تيغراي. كما تأتي جولة وانغ يي الأفريقية في أعقاب زيارة قام بها نظيره الأميركي أنتوني بلينكن إلى أفريقيا في نوفمبر الماضي، والتي هدفت في جزء منها إلى مواجهة نفوذ الصين المتنامي في القارة.

وحول اعتزام الصين تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي، قال الخبير في الشؤون الدولية بمعهد شيامن للدراسات والأبحاث لي وان تسي، لـ«العربي الجديد»، إنه لفهم قرار بكين يجب وضع الأمور في سياقها الصحيح، وقراءة المشهد السياسي جيداً في تلك المنطقة. ولفت وان تسي إلى أن إقليم تيغراي الإثيوبي المتاخم لإريتريا، يشهد منذ أواخر 2020 حرباً أهلية مستمرة، ما تسبب في أزمة إنسانية خطيرة، خلفت عدداً لا يحصى من القتلى، وأجبرت مئات الآلاف من السكان على النزوح، واعتبر أن رغبة الصين في تعيين مبعوث لها تهدف إلى المساهمة في بناء السلام والوساطة في النزاعات القائمة، ومساعدة البلدان المتضررة من الحرب على حل مشاكلها الملحة، من أجل استعادة السلام والاستقرار في المنطقة، وأشار إلى أن أي قراءة أخرى خلاف ذلك لا تعي حجم ومكانة الصين، كدولة مسؤولة وعضو دائم في مجلس الأمن وشريك أساسي لدول القارة.

تقريب المسرحة من بكين

من جهته، قال الباحث الزائر في مركز تايوان للدراسات الأمنية تسان يان إن قرار الصين له علاقة مباشرة بطموحاتها الاقتصادية والجيوسياسية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وأشار في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن هناك رغبة لتقريب أسرة من دائرة نفوذ بكين، خصوصاً بعدما انضمت إريتريا أخيراً إلى مبادرة «الحزام والطريق» في نهاية العام الماضي، في خطوة قد تمنح الصين موطئ قدم مهماً في منطقة القرن الأفريقي. وتضم مبادرة «الحزام والطريق» 41 من أصل 55 دولة أفريقية، معظمها يقع على الساحل الشرقي المطل على المحيط الهندي، ولعل أبرزها: إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى جميع دول شمال القارة.

واعتبر تسان يان أن القرار ليس مفاجئاً، وأنه يأتي كنتيجة حتمية لفتح الديون الذي نصبته الصين للدول الأفريقية، باعتبارها واحدة من أكبر دائني القارة، ولفت إلى أن الكثير من الدول الأفريقية اضطرت إلى إعادة هيكلة الديون، بسبب عدم القدرة على الالتزام بمواعد السداد، مثل كينيا، التي انتقد عدد من زعماء المعارضة فيها اعتماد الحكومة بشكل كبير على القروض الصينية لتمويل مشاريع البنية التحتية، وبالتالي فإن تعيين مبعوث خاص إلى المنطقة، حسب رأيه، هو محض انتزاع امتياز دبلوماسي باستخدام مصيدة الديون. يشار إلى أن الصين تعتبر الدائن الرئيسي لثلاث دول أفريقية، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وزامبيا، بينما تستحوذ على نسبة كبيرة من الديون الخارجية للدول الأفريقية الأخرى تصل إلى نحو 32 في المائة. وحسب بيانات رسمية صينية، فقد بلغت قيمة قروض بكين للقارة في العام الماضي 50,8 مليار دولار. ويأتي ذلك في إطار منفعة متبادلة تحصل بموجبها الصين على ما تحتاجه من موارد طبيعية، في مقابل قروض لمشاريع بنية تحتية طويلة الأمد.

وكانت بكين قد اقرضت الدول الأفريقية مليارات الدولارات، كجزء من مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في 2013، بما في ذلك 5 مليارات دولار لبناء خط سكة حديد يمتد من مدينة موميساا الكينية الساحلية إلى العاصمة نيروبي بطول 480 كيلومتراً، كما مولت وشيدت خط سكة حديد آخر يمتد من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا إلى ميناء جيبوتي على البحر الأحمر، وأنشأت أيضاً أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي في العام 2017، حيث ساهمت هذه القاعدة، التي تضم ما بين 1500 و2000 جندي، في زيادة قوة الصين العسكرية في القارة الأفريقية، باعتبارها قوة رادعة لعمليات القرصنة التي تستهدف خطوط ومسارات تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى الإبقاء على تأهبها العسكري لأي صدام محتمل في المنطقة.

هذا ترتبط الصين بعلاقات وثيقة مع دول القرن الأفريقي، التي تستحوذ على ما نسبته 25 في المائة من قيمة الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية. فقد اقامت إريتريا علاقاتها الدبلوماسية مع الصين في اليوم الأول لاستقلالها في العام 1993، فيما تعززت العلاقات بين البلدين في إطار مبادرة «الحزام والطريق». وفي ظل التوترات الأمنية الراهنة، تعتبر القوات الإريترية طرفاً فاعلاً في الصراع بإقليم تيغراي في شمال إثيوبيا، وبالتالي كان من المهم بالنسبة للصين أن تقصد أسمرة، في إطار جولة وزير خارجيتها، لبحث سبل تهدئة الأوضاع، بما لا يهدد مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في الموانئ المطلة على البحر الأحمر، والتي تعتبر الشريان الرئيسي النافذ إلى القارة السمراء.

أما كينيا، فهي أيضاً من الدول المهمة بالنسبة للصين، سواء على مستوى مشاريع البنية التحتية في مجال محطات الطاقة وسكك الحديد، والتي وصل إجمالي كلفتها في العام الماضي إلى 8,3 مليارات دولار، كما أنها مهمة على المستوى السياسي، باعتبارها لاعباً حيوياً في تسوية الاضطرابات في القرن الأفريقي، حيث كان لنيروبي دور إيجابي في التعامل مع اضطرابات القرن الأفريقي خلال العقود الماضية.

غير أن زيارة وانغ يي إلى كينيا هدفت إلى ضمان ألا تصبح القروض الصينية قضية سياسية بارزة قبل الانتخابات المقررة في أغسطس/ آب المقبل، حيث سيصوت الكينيون لانتخاب رئيس جديد للبلاد بالإضافة إلى برلمانيين جدد.

اهتمام بإحلال السلام

وحول اهتمام بكين بمنطقة القرن الأفريقي، قال المحلل في المركز الصيني للدراسات الاقتصادية بجامعة فودان تشاو تشينغ، في حديث مع «العربي الجديد»، إن لبكين مصالح واسعة في المنطقة، التي تضم أول قاعدة عسكرية لها في الخارج بجيبوتي، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية، مثل الموانئ والسكك الحديدية. لذلك فإن لديها اهتماماً كبيراً برؤية انتهاء الأعمال العدائية وإحلال الأمن والسلام، للحفاظ على استثماراتها الضخمة.

واعتبر تشاو تشينغ أن زيارة وزير الخارجية وانغ يي إلى الدول الثلاث تشير إلى تركيز الدبلوماسية الصينية على تعزيز العلاقات مع الجانب الأفريقي المطل على المحيط الهندي، وتعكس أهمية القرن الأفريقي تحديداً، نظراً لارتباطه بأحد أهم المسارات البحرية لمبادرة «الحزام والطريق»، التي تسهل الوصول إلى القارة الأفريقية عبر موانئ البحر الأحمر الإريترية (مصوع وعصب).

وأشار المحلل الصيني إلى أن تصاعد حدة التوترات الأمنية في المنطقة، إلى جانب أزمة الديون التي استخدمتها قوى المعارضة في كينيا كورقة سياسية في محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في البلاد في أغسطس المقبل، دفعت الصين إلى التفكير في تعيين مبعوث خاص لها. ولفت إلى أنه ليس من المنطق السياسي أن يتردد وزير الخارجية بنفسه على المنطقة خلال فترات متقاربة لحل الخلافات والنزاعات السياسية والعسكرية ومتابعة تداعيات الاختلال في الميزان التجاري بين الصين وباقي الدول الأفريقية.

هذا، وكانت وسائل إعلام رسمية صينية قد قللت من مخاوف دول غربية بشأن ما يُعرف بـ«مصيدة الديون»، وقالت إن بكين ليست أكبر دائن لأفريقيا، وإن مشكلة ديون القارة ليست خطيرة كما وصفها الغرب، بل هي مخطط مسيّس بقيادة الولايات المتحدة لتقويض العلاقات الصينية الأفريقية.

أنشأت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي في 2017 (Getty)

> تسان يان: تعيين مبعوث للقرن الأفريقي نتيجة لفخ الديون
>
> تشياوغ: تصاعد التوترات الأمنية دفع الصين لتعيين المبعوث

«مبادرة التنمية السلمية»

اعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي ان بكين مستعدة لاقتراح «مبادرة التنمية السلمية في القرن الافريقي». وتتضمن تعزيز اجراء حوار بين بلدان المنطقة لتخطي التحديات الامنية، بالاضافة الى اقتراح عقد مؤتمر سلام بين الدول الاقليمية للتوصل الى توافق سياسي. كما تتضمن تسريع النهوض الاقليمي لتخطي التحديات التي تواجه التنمية، بالاضافة الى انه يتعين على القرن الافريقي اكتشاف طرق فعالة لتخطي صعوبات الحوكمة.

قضية

تحدٍ جديد بوجه روسيا

دول الجوار ترفض «فيتو» الكرملين على سياساتها الدفاعية

تصاعدت التحديات بوجه روسيا، مع رفض دول الجوار «الفيتو» الذي تضعه موسكو على سياسات هذه الدول الدفاعية وإمكانية انضمامها إلى حلف شمال الاطلسي. ولم تتردد التقارير الاستخبارية في دول الشمال بوصف السياسات الروسية بأنها «تهديد خطير»، وهو ما أدى إلى تسريع وتيرة تسليح بعض البلدان

ناصر السهلي

تتزايد متاعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع محاولته فرض سياسة الأمر الواقع على دول الجوار. ففي ما يشبه نقل حق النقض (الفيتو)، من مجلس الأمن الدولي، الذي ورثته الفيدرالية الروسية عن الاتحاد السوفييتي، بعد تفكك الأخير قبل نحو 30 سنة، يحاول الكرملين إعادة ما فقده منذ 1991، عبر وضع خطوط حمراء على سياسات الدول الصغيرة.

وهذه المرة تأتي معارضة روسيا لإمكانية ذهاب فنلندا والسويد نحو عضوية حلف شمال الأطلسي، لتوسع النظرة السلبية إلى سياسات بوتين، حيث تلوح في الأفق أجواء مشحونة مع مجموعة «دول الشمال»، التي تضم دول اسكندينافيا الثلاث: النرويج والسويد والدنمارك، بالإضافة إلى فنلندا وآيسلندا وغرينلاند وجزر فارو.

التوتر الذي طغى على علاقات موسكو بمجموعة «دول الشمال» لم يعد مكتوماً، كما كان بعد ضم شبه جزيرة القرم في 2014 ودعم متمردي شرق أوكرانيا، حيث كانت منطقة البلطيق تشهد تزايداً في استعراض قوة روسيا، بحراً وجواً، إلى حد اتهام السويد لغواصات وجنود بحرية روسيا بانتهاك مياهها الإقليمية، وكذا دنماركية ونرويجية، في المجالين الجوي والبحري.

فالسويد التي ظلت لعقود طويلة تمارس سياسة «الحياد»، المنتهجة منذ نحو 200 سنة، وجدت نفسها مضطرة للتقارب أكثر مع حلف شمال الأطلسي. وفي السياق ذاته، ظلت فنلندا، الدولة الأخرى العضو في مجموعة تحالف «دول الشمال»، تنتهج أيضاً سياسة توازن حذر بين عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وعدم انتمائها إلى «الأطلسي»، وعلاقتها بالجار الروسي.

وخلال السنوات، بدأت السياسات الأمنية لهلسنكي واستوكهولم بالتغير، وفي الخلفية أجواء جراة روسية غير مسبوقة يواجه تراكمات نتائج توسيع دائرة ما يطلق عليه الأوروبيون «سياسة استفزازية وعدوانية» لروسيا.

لم تتردد التقارير الاستخبارية في دول الشمال، بمناسبة السنة الجديدة، في اعتبار السياسات الروسية «تهديداً خطيراً وجدياً»، على الأقل في نظرة صريحة للاستخبارات العسكرية الدنماركية والنرويجية والسويدية. ويمكن ملاحظة أن التسلح والموازنات الأمنية في تلك الدول، وطلب أسلحة معينة، مع توسع الوجود في المنطقة القطبية الشمالية، تشير، من بين قضايا أخرى، إلى أنها لا تستهتر بالتهديدات الروسية.

واعتبر القائد العام للجيش السويدي ميكائيل بيدون، في مقابلة مع صحيفة «داغن نايتر» نشرت أمس الجمعة، أن الاستراتيجية الأمنية لبلاده ستتقوض تماماً إذا وافق حلف شمال الأطلسي على الامتناع عن التوسع أكثر والحد من بعض نشاطه في أوروبا، كما طالبت روسيا، وقال إن «المقترحات (الروسية) الداعية إلى نظام أمني جديد ستدمر أسس هيكل سياستنا الأمنية»، وأضاف: «نهدف إلى تقوية دفاعاتنا في جميع الفئات، وأن نطور الدفاع بشكل غير مسبوق على بوتين».

وأكد نينيستو، السبت الماضي، رفضه لما سماه «فيتو» روسيا «على السياسات الخارجية والدفاعية للجيران الأصغر (لروسيا)»، وشدد على أن «حكومة واحدة فقط هي التي تقرر ما إذا كانت فنلندا تريد الانضمام إلى حلف الأطلسي، هي الحكومة الفنلندية نفسها». وهو أيضاً الموقف نفسه الذي ذهبت إليه رئيسة الوزراء سانا مارين، في كلمتها بمناسبة السنة الجديدة، في تحدٍ واضح لبوتين، بقولها إن «فنلندا تحتفظ بحقها في التقدم لعضوية الناتو».

الإعلان الفنلندي، وموجة الرفض والاستنكار بين دولها، وهو ما تُرجم باتفاقية تعاون دفاعي بينها في 2019، تتيح، على سبيل المثال، للطيران الدنماركي التحليق في أجواء السويد لصد أي انتهاك روسي.

وبالنظر إلى ما حاولت موسكو فرضه «بالتهديد بالقوة العسكرية والعنف»، وفقا لنينيستو، فإن النتائج العكسية ليست في مصلحة تكتيكات بوتين في استدعاء تنازلات غربية. فالموقف الفنلندي الجديد، المتخلي عن حذره السابق، يوجه ضربة قوية لمساعي الطبقة الحاكمة في الكرملين للظهور كـ«قوة عظمى»، كما كان الحال قبل تفكك الاتحاد السوفييتي.

ونظراً إلى لغة التهديد المستخدمة في بيان وزارة الخارجية الروسية، في 26 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، باعتبار اقتراب هلسنكي واستوكهولم من عضوية حلف شمال الأطلسي «ستكون له عواقب خطيرة عسكرياً وسياسياً»، فإن صيغ الرد الفنلندي، وتضامن دول الشمال، أخذت زخماً هذه المرة. صحيح أن روسيا تشعر وكأنها تُحاصر من الشمال إلى الجنوب من قبل حلف شمال الأطلسي، من خلال رفض الأخير تقديم ضمانات عدم توسعه، إلا أن تهديدها المتكرر بالقوة لفرض ما يشبه النفوذ والفيتو على سياسات دول الجوار لم يساهم في تخفيف أو تمزيق وحدة الموقف الغربي.

ومن دون ضجيج إعلامي كبير، استمر «الأطلسي» في تعزيز الدعم العسكري لأوكرانيا، والدفع باسلحة وجنود نحو الجوار الروسي، كما في دول البلطيق وبولندا ورومانيا وغيرها. وأدت سياسات روسيا العسكرية في أوكرانيا، واستمرار ما يسميه الجوار لغة «التهديد»، إلى تسارع وتيرة التسلح الفنلندي، والتعاون العسكري مع شقيقاتها الشمالية. فقد اشترت فنلندا ضعف ما اشترته الدنمارك من طائرات «أف 35» الأميركية منذ 2019، أي نحو 64 طائرة، واستثمرت بشكل غير مسبوق في نظام دفاع جوي. ودخلت مجموعة «دول الشمال» منذ 3 أعوام في «تعاون دفاعي»، وأجرت مناورات عديدة، أغضبت موسكو.

ويبدو لافتاً أن التقارير الأمنية في دول الشمال، كغيرها في أوروبا، خلال الأشهر الأخيرة، تذهب أكثر إلى التحذير من «تهديد روسيا لوحدة وديمقراطية المجتمعات الأوروبية»، سواء بالقرصنة والأخبار الزائفة، أو الكشف عن علاقات بالجماعات النازية الجديدة في الغرب.

وليس بعيداً عن ذلك، توجت تغطية حديثة لانتشار مرتزقة «فاغنر»، التي يطلق عليها في الإعلام الأوروبي اسم «جيش مهمات بوتين القذرة»، بفرض عقوبات عليها وعلى مقربين من الكرملين، باعتبارها ترتكب جرائم حرب وتعذيب وتنتهك حقوق الإنسان. وفي ذلك إشارة إلى ما يمكن أن يواجه مجموعات التدخل الروسي في أوكرانيا وغيرها، خصوصاً مع توالي تقارير أمنية عن علاقات «فاغنر» ومقربين من بوتين بتجنيد منتسبي الحركات النازية الشمالية للقتال في صفوفها، وهو ما بات يسترعي انتباهاً خاصاً في أكثر من عاصمة اسكندنافية.

الحوار لا يعني الاستسلام

اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر صحافي مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، في باريس امس الجمعة، أن من المهم الحوار مع روسيا بشأن مخاوفها، مشيراً إلى أن «الحوار لا يعني الاستسلام». كما أعلن أنه سيتحدث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال الأيام المقبلة. من جهتها، شددت فون دير لاين على أهمية أن تكون أوروبا طرفاً في أي مفاوضات بين الروس والأميركيين حول الأمن في أوروبا.

وجدت السويد نفسها مضطرة للتقارب أكثر مع «الأطلسي» (Getty)

بورتريه

حاول رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف إظهار قدرته على حكم البلاد بشكل دموي، مستفيداً من تشكيك الاتحاد السوفييتي وعيه السياسي

قاسم جومارت توكاييف

سامر إلياس

استخدم رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، المدعوم عسكرياً من روسيا وسياسياً من الصين، تكتيكاً سوفييتياً لوقف أي احتجاجات في بلاده، معلناً أنه أصدر أوامر بالقتل من دون سابق إنذار. كما أنه استفاد من الاحتجاجات للإطاحة بأكثر شخص قد يمثل خطراً عليه، الرئيس السابق نور سلطان نزاربايف. وصعّد توكاييف، في خطاب متلفز أمس الجمعة، بوجه المحتجين، إذ رفض أي إمكانية للتفاوض معهم، وسمح لقوات الأمن بـ«إطلاق النار بهدف القتل من دون إنذار مسبق»، معتبراً أنه «كان علينا التعامل مع مجرمين مسلحين ومدربين يجب تدميرهم، وسوف يتم ذلك قريباً». وتصعيد توكاييف، الذي تواصل عدة مرات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحسب الكرملين أمس الجمعة، يأتي على خلفية وصول 2500 جندي روسي إلى البلاد. كما أنه تلقى دعماً قوياً من الرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي أشاد، أمس الجمعة، بالحملة الأمنية الدامية للحكومة الكازاخية ضد المتظاهرين، معتبراً أنها تنم عن الحس «العالي بالمسؤولية» الذي يتمتّع به توكاييف.

ويأتي تصعيد توكاييف بعد نحو ثلاثة أعوام على توليه الرئاسة في كازاخستان، وأيام من تجريده «أبي الأمة» والرئيس الأول للبلاد نور سلطان نزاربايف من آخر منصب رسمي في رئاسة مجلس الأمن، ما قد يفتح الطريق إلى صفحة جديدة في تاريخ ثاني كبرى الجمهوريات السوفييتية السابقة، والحليف الأقوى لروسيا في آسيا الوسطى، عنوانها انتهاء حقبة «الرئيس ورئيس الرئيس» أو «رئيس الظل». وربما يكون يوم الخامس من يناير/كانون الثاني الحالي فارقاً في حياة توكاييف وبلده كازاخستان بالخروج من عباءة نزاربايف، الذي لم يسمع صوته أثناء الاحتجاجات والتظاهرات العارمة التي عمت مناطق واسعة من البلاد منذ يوم الأحد الماضي، ولا يعرف مكان وجوده حتى الآن. لكن تماثيله بدأت بالتساقط في ساحات بلاد حكمها بالحديد والنار نحو ثلاثة عقود، ولم يسمح لنسائم «الربيع» بالمرور إليها بعد الثورات التي هزّت معظم بلدان الاتحاد السوفييتي السابق.

وفي المقابل، يحسب لنزاربايف أنه جنب البلاد من الوقوع في حروب أهلية، أو مشكلات قومية، كما جرى في قرغيزستان وطاجكستان، رغم عدم اتقانه لغته الأم وتفضيله دائماً الحديث بالروسية. وهو حافظ على سياسة متوازنة مع القوى الأساسية في العالم، رغم ارتباطه الوثيق بموسكو، التي كان لها الفضل في صعوده إلى رأس هرم السلطة في الجمهورية التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي. وللحقيقة، فقد ردّ نزاربايف الدين أكثر من مرة للكرملين، وكان من أفضل الحلفاء له، والداعمين لسياساته.

ولموسكو فضل كبير على توكاييف، الذي ولد في 1953 في جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية، لأب خاض الحرب العالمية الأولى مع الجيش الأحمر. وتحول توكاييف لاحقاً إلى الصحافة والكتابة، ليصبح كاتباً معروفاً على صعيد الاتحاد السوفييتي بكتبه المعروفة، مثل «الجندي ذهب إلى الحرب»، وكتب أخرى في مجال التحري والتشويق.

عمل والده وشهرته كانا البطاقة التي فتحت له الأبواب للدراسة في معهد موسكو للعلاقات الدولية، التابع لوزارة الخارجية، في العام 1970، وتخرجه لاحقاً، والتدرج في المناصب الدبلوماسية في الحقبة السوفييتية.

وعلى عكس الدبلوماسيين السوفييت، لم يبرع توكاييف في الموسيقى والشعر حسب ما يعرف من سيرته الذاتية، ولكنه كان مولعاً بلعب طاولة التنس التي ربما شغف بها من التقاليد الصينية، نظراً لأنه اختار اللغة الصينية لغةً ثانية في الدراسة. وفي أثناء انتدابه أثناء الدراسة إلى الصين في السنة الرابعة، تذكر مصادر عدة، منها صحيفة «فيدومستي»، أن توكاييف تعرف على جورج بوش الأب الذي كان يرأس مكتب الاتصال الأميركي في بكين (بمثابة سفارة نظراً لعدم وجود سفارة أميركية حينها بسبب اعتراف واشنطن بتايوان). وتردد، برفقة ابنه أكثر من مرة، على السفارة السوفييتية حيث كان يلعب طاولة التنس مع الدبلوماسي الشاب. وبعد تخرجه، عمل توكاييف في وزارة الخارجية السوفييتية. ثم قضى نحو تسع سنوات في العمل في السفارة في بكين، متدرجاً من منصب سكرتير ثانٍ إلى سكرتير أول فمستشار. ولم يجلب انفراط عقد الإمبراطورية السوفييتية أي مأساة على حياة الدبلوماسي الذي عين نائباً لوزير الخارجية في الجمهورية الفتية في 1992، ولاحقاً نائباً أول للوزير، ليتولى الوزارة لمدة 10 سنوات متقطعة، ما بين 1994 -1999، و2002- 2007، لعب فيها دوراً مهماً في مفاوضات تخلي بلاده عن الأسلحة النووية، بعدما كانت رابع أكبر بلد نووي في العالم. وفي 2005، تم التوصل إلى اتفاق لترسيم أكثر من 7600 كيلومتر من الحدود مع روسيا، لينهي جدالات ومفاوضات شاقة بدأت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. وهو تولى في العام 2007 منصب رئيس مجلس الشيوخ في كازاخستان حتى 2011.

أعمال توكاييف كانت محط تقدير نزاربايف، الذي امتدح عمله في ملفي المفاوضات النووية وترسيم الحدود. ورغم انتقال الدبلوماسي إلى العمل في الأمم المتحدة، إلا أنه حافظ على علاقات طيبة مع «زعيم الأمة». وفي 2011، عين الأمين العام للأمم المتحدة حينها بان كي مون توكاييف في منصب نائب الأمين العام، والمسؤول عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والممثل الخاص للأمين العام في موضوع نزع الأسلحة.

وعاد توكاييف إلى بلاده في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 متخلياً عن المنصب الأممي. وقال، في مقابلة صحافية وقتها، إنه اتصل ببان كي مون، وأبلغه أنه سيتم انتخابه بعد 45 دقيقة لرئاسة مجلس الشيوخ في كازاخستان. ويبدو أن نزاربايف كان في أمسّ الحاجة لصديق موثوق من أجل قيادة المجلس، بعد توسيع صلاحيات أعضائه في سن القوانين، بدلاً من المصادقة عليها كما كان الحال سابقاً، في إطار خطة «100 خطوة محددة» التي تضمنت إصلاح المؤسسات. وفي العام 2019، أعلن نزاربايف تخليه عن السلطة، وعمل جاهداً من أجل ترشيح توكاييف لمنصب الرئاسة، وتجاوز عقبة دستورية تحتم على المرشح الإقامة بشكل دائم في البلاد في آخر 15 سنة. وحينها رأى «المجلس الدستوري» (المحكمة الدستورية) أن توكاييف كان بمهمة خارجية لبلاده، ولا مانع من ترشحه.

وفي أثناء توليه منصب الرئيس مؤقتاً بعد تنحي نزاربايف في مارس/ آذار 2019، كان أول مرسوم وقعه هو تغيير اسم العاصمة أستانة إلى نور سلطان تكريماً لسلفه. وفي يونيو/ حزيران 2019، انتخب توكاييف رسمياً رئيساً للبلاد، بعدما رشحه نزاربايف خليفة له في الحكم، من دون أن يسلمه جميع مقاليد السلطة عبر احتفاظه بمنصب سكرتير مجلس الأمن.

وفي الأيام الأخيرة، ظهر توكاييف وحيداً في المشهد، ما يطرح أسئلة حول مصير نزاربايف، «عرابه» إلى السلطة، وفيما إذا كان الدبلوماسي والسياسي المتمرس استغل الاحتجاجات للتغطية على انقلاب دبره ضد واحد من « ثعالب» السياسة في الفضاء السوفييتي السابق. ويبقى السؤال حول كيفية إدارة توكاييف السياسة الخارجية والداخلية في بلاده بعد انقشاع غيمة الاحتجاجات، ومدى استفادته من كتابه في رسالة الدكتوراه في الأكاديمية الدبلوماسية الروسية في 2011، والذي أصدره تحت عنوان «السياسة الخارجية لجمهورية كازاخستان في حقبة النظام العالمي الجديد»، وإسقاطه على الوضع الحالي.

أمر توكاييف بإطلاق النار بهدف القتل (Getty)

> أعلنت أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تقودها روسيا، أمس الجمعة، أن القوات التي سترسلها إلى كازاخستان سيبلغ قوامها نحو 2500 فرد، مشيرة إلى أن «قوات حفظ السلام» ستبقى في كازاخستان عدة أيام أو أسابيع. وأضافت أن القوات لها الحق في استخدام الأسلحة إذا هاجمتها «عصابات مسلحة».

القتل بلا إنذار بأمر من الرئيس... والشكر لبوتين

يسود الهدوء الهش كازاخستان، بعد استخدام قوات الأمن القوة المفرطة ضد المحتجين، الذين سقط منهم عشرات القتلى والجرحى، بالإضافة إلى اعتقال الآلاف، في خطوة لم تكن لتتحقق لولا مسارعة روسيا إلى التدخل عبر إرسال «قوات حفظ سلام» من دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى البلاد. وهو ما أقرّ به الرئيس قاسم جومارت توكاييف الذي حرص أمس في خطابه المتلفز الذي أعلن فيه نيته سحق أي احتجاجات على توجيه شكر خاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين قائلاً: «أشكر بشكل خاص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. لقد استجاب بسرعة كبيرة وقبل كل شيء بطريقة ودية لندائي». كما وجه توكاييف الشكر لقادة الصين وأوزبكستان وتركيا على مساعدتهم.

وتشهد كازاخستان حركة احتجاج بدأت الأحد الماضي، إثر زيادة أسعار الغاز. وأعلنت وزارة الداخلية الكازاخية، أمس الجمعة، مقتل 26 «مجرماً مسلحاً» وإصابة 18 بجروح، واعتقال أكثر من 3000 في ألماتا. وأكدت، في بيان، أن جميع مناطق كازاخستان «تم تحريرها وتشديد إجراءات الحماية فيها» مع إقامة سبعين نقطة تفتيش في أنحاء البلاد. وأشارت إلى أنه في ألماتا، التي شهدت أعنف أعمال الشغب، «تؤمن قوات حفظ النظام والقوات المسلحة والرديفة لها، النظام العام وحماية البنى التحتية الاستراتيجية وتنظيف الشوارع». وأدت أعمال الشغب التي تخللها تبادل إطلاق نار بأسلحة نارية، إلى سقوط عشرات القتلى وأكثر من ألف جريح بحسب السلطات. وأفادت الشرطة بسقوط 18 قتيلاً و748 جريحاً في صفوفها، والتي تلقت دعماً روسياً كبيراً، مع وصول طلائع 2500 عنصر من دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى البلاد.

وفي هذه الأثناء، تواصلت التحذيرات الدولية، أمس الجمعة، من إمكانية تفجر الوضع مجدداً، وذلك بعدما أمر الرئيس قاسم جومارت توكاييف بإطلاق النار من دون إنذار على من وصفهم بـ«المجرمين». في المقابل، دعا الوزير الكازاخي السابق مختار أبليازوف، الذي يصور نفسه على أنه زعيم احتجاجات المعارضة، في مقابلة مع وكالة «رويترز» أمس الجمعة، الغرب إلى التدخل في بلاده. وقال: «إذا لم يحدث ذلك فسوف تتحول كازاخستان إلى بيلاروسيا وسيطبق (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين برنامجه وهو إعادة إنشاء كيان على غرار الاتحاد السوفييتي». وحضّت برلين على خفض التصعيد في كازاخستان. وقالت المتحدثة باسم الحكومة الألمانية كريستان هوفمان، في بيان، إنّ «العنف لم يكن يوماً الرد المناسب»، مضيفة أنّ برلين «تدعو جميع الأطراف إلى خفض التصعيد والتوصل إلى حل سلمي للوضع».

ودعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى وقف العنف الذي يجتاح كازاخستان. وقالت فون ديرلاين، من باريس، إنّ «حقوق المواطنين والأمن أمران أساسيان يجب ضمانهما. أدعو إلى وضع حد للعنف وضبط النفس. الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة حيث أمكن». وأعرب ماكرون الذي كان إلى جانبها في المؤتمر عن موافقته الكاملة على تصريحاتها.

وكانت الولايات المتحدة حذرت، أمس الأول، القوات الروسية التي تم نشرها في كازاخستان من السيطرة على مؤسسات الجمهورية السوفييتية السابقة، مشيرة إلى أنّ العالم سيراقب أي انتهاك لحقوق الإنسان. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس إنّ «الولايات المتحدة وبصراحة العالم سيراقب للكشف عن أي انتهاك لحقوق الإنسان»، مضيفاً: «سنراقب أيضاً للكشف عن أي خطوات قد تمهّد للسيطرة على مؤسسات كازاخستان».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

آلية عسكرية كازاخية في المآتا امس الجمعة (Getty)